Diyala Journal
for Human Research
Website:
djhr.uodiyala.edu.iq

مجلة ديالى
للبحوث الإنسانية

p ISSN: 2663-7405
e ISSN: 2789-6838

مجلة ديالى للبحوث الانسانية العدد (101) المجلد (2) ايلول 2024

التحليل الجغرافي سياسي الترسيم الحدود بين العراق وتركيا ومشاكل الناجمة عنها

م.م. علي عبدالكريم صالح
جامعة ديالى/ كلية التربية للعلوم الانسانية

Abstract

The political borders between neighboring countries have changed into major sources of instability between countries, and since political borders are in the form of buffer lines where the state's sovereignty over its lands begins and ends, the Iraqi-Turkish border has been linked to many geopolitical variables since the demarcation of the borders between the two parties during the Mandate era. The British and its accompanying negatives in the issue of Mosul and Kirkuk and other problems represented by the presence of the Kurdistan Workers' Party. Therefore, Turkey made use of its geographical borders with Iraq as a pattern of conflict with it, taking advantage of the geographical characteristics in light of the infiltration of Kurdistan Workers' Party groups stationed along the Turkish border areas, in addition to the water problem. Between two countries, the deterioration of water between two countries results in major economic and political problems between the two countries. It also exacerbates the phenomenon of increasing unemployment due to the lack of water flowing from the Turkish side. This problem adds a new factor in the development of the economic crisis. Turkey raises the water weapon in the process of pressuring Iraq. Investigation Marib Political And economic security and perhaps expansionism. It is known that Turkey still considers Mosul one of its provinces and another of its provinces.

Email:

Published: 1- 9-2024

Keywords: ترسيم الحدود بين العراق وتركيا

هذه مقالة وصول مفتوح بموجب ترخيص
CC BY 4.0
(http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

الملخص

تغيرت الحدود السياسية بين الدول المجاورة الى مغذيات رئيسية لعدم الاستقرار بين الدول، وبما ان الحدود السياسية هي تكون على شكل خطوط عازلة لتي تبدأ وتنتهي عندها سيادة الدولة على ارضيها، فارتبطت الحدود العراقية التركية بالكثير من المتغيرات الجيو بولتيكية منذ ترسيم الحدود بين الطرفين في عهد الانتداب البريطاني ومصاحبها من سلبيات في قضية الموصل وكركوك وغيرها من المشاكل الاخرى المتمثلة بتواجد حزب العمال الكردستاني لذلك جعلت تركيا توظيف حدودها الجغرافي مع العراق نمط التصارع معها مستغلة الخصائص الجغرافية في ضوء تسلل جماعات الحزب العمال الكردستاني المتمركز على طول المناطق الحدود التركية، بالإضافة الى هناك مشكلة المياه بين دولتين وينتج عن تدهور المياه بين لبلدين عن مشكلات اقتصادية وسياسية بين البلدين كبيرة كما انها تتفاقم ظاهرة لبطالة المتزايدة بسبب قلة المياه المتدفقة من الجانب التركي وتضيف هذا المشكلة عاملا جديدا في تطور الازمة الاقتصادية، ترفع تركيا سلاح المياه في عملية الضغط على العراق التحقيق مأرب سياسية وأمنية اقتصادية وربما توسعية فمن المتعارف ان تركيا لاتزال تعتبر الموصل احد واخرى الولايات التابعة لها.

المقدمة

تعد مشكلة تحليل وترسم الحدود بين الدول العالم واحدة من أهم المشاكل التي تواجه. لذلك تحظى باهتمام كبير لدى المختصين في الجغرافية السياسية طالما أن هذه المشاكل ولا خلافات كانت ولازالت سببا في نشوب الصراعات والازمات بين الدول المجاورة لذا حرصت أهداف واليات القانونية في القانون الدولي الى حل او تسوية اية نزاعات حدودية بين الدول المجاورة.

ولاشك أن الخلاف الجيوسياسي الحدودي بين العراق وتركيا مستمر حتى هذا الحظة لذلك يعد من المواضيع سياسية شائكة والمعقدة بين دولتين المتجاورتين. انتج ذلك الكثير من الازمات منها الجيوسياسية والجيواقتصادية والاجتماعية اضافة الى ذلك ان ترسيم الحدودية الجغرافية لم يلبي طموحات التركية القاضية باعتبار الموصل وكركوك جزء لا يتجزأ منها، حيث لم تؤخذ وجهة نظرها بعين الاعتبار من قبل الدول المنتصرة في الحرب العالمية الا عقدت معاهدة الوزان التي اوصت ان ترسيم الحدود بين العراق وتركيا بهذا الطريقة مجحفة بحقها ولهدف من ذلك غاية سياسية مع ذلك فأن العنصر الاثنوجرافي لم يؤخذ بنظر الاعتبار حيث قسمت القبائل الى نصفين منها في شمال العراق ومنها جنوب تركيا على امتداد الخط الحدودي بين الدولتين بإضافة الى قضية المياه وستغلالها أقتصادياً.

اولا: مشكلة البحث:

1-هل للقوى العالمية دور في ترسيم وتحليل الحدود بين العراق وتركيا؟

2- ماهي الاثار وسلبيات التي نتجه عن تحليل دراسة الحدود بين العراق وتركيا؟

ثانيا: فرضية البحث:

الفرضية هي اجابة عن المشكلة.

1-عقدت عدة معاهدات من قبل القوى العالمية التحليل المشكلات الحدودية بين العراق وتركيا.

2-أتضح من خلال ترسيم وتحليل بين الدولتين العديد من المشاكل ومنها قضية الحدود و لكرد وقضية المياه

ثالثآ: أهمية البحث:

1-تسلط الاهتمام على واحدة من اهم النزاعات الحدودية الدولية وتأثيرها على مستقبل العلاقات بين العراق وتركيا.

2-الحدود أهمية اقتصادية لذلك يعتبر العراق و تركيا حلقة الوصل بين قارتين اسيا واربا.

رابعآ: أهداف البحث:

1-للتعرف على الاتفاقيات والمعاهدات والمتغيرات التي عقدت بين العراق وتركيا.

2-للتعرف على المؤثرات الجيوبولتيكية التي انتجت عن تحليل وترسيم الحدود بين العراق وتركيا.

خامسآ: مبررات البحث:

محاولة لفت الانتباه الدراسة تخصصية بجغرافية لسياسية، والاستفادة من انتاجات الاثار الجيو بولتيكية التعزيز العلاقات الحدودية بين الدولتين سوء كانت الامنية منها او الاقتصادية وانشاء نظرة واقعية ومستقبلية.

سادسآ: حدود منطقة الدراسة:

تقع الحدود منطقة الدراسة المتمثلة بالحدود العراقية التركية في الجزء الشمالي من العراق والجزء الجنوبي من تركيا حيث تبدء من نقطة التقاء الحدود العراقية السورية التركية وتنتهي بنقطة التقاء الحدود العراقية التركية الايرانية وتبلغ المساحة الحدودية بين العراق وتركيا (367) كم، وتشغل هذه المنطقة موقعا فلكيآ بين دائرتين عرض(37,30-45,36) شمالا وخطي طول(40,42-42,20) شرقا ينظر الى الخريطة رقم (1)، ما لحدود الزمانية فتتمثل بالمدة(2020) لتعرف على المتغيرات السياسية والجيوبوليتكية والداخلية والاقليمية التي أثرت على الدولتين.

خريطة (1) حدود منطقة الدراسة

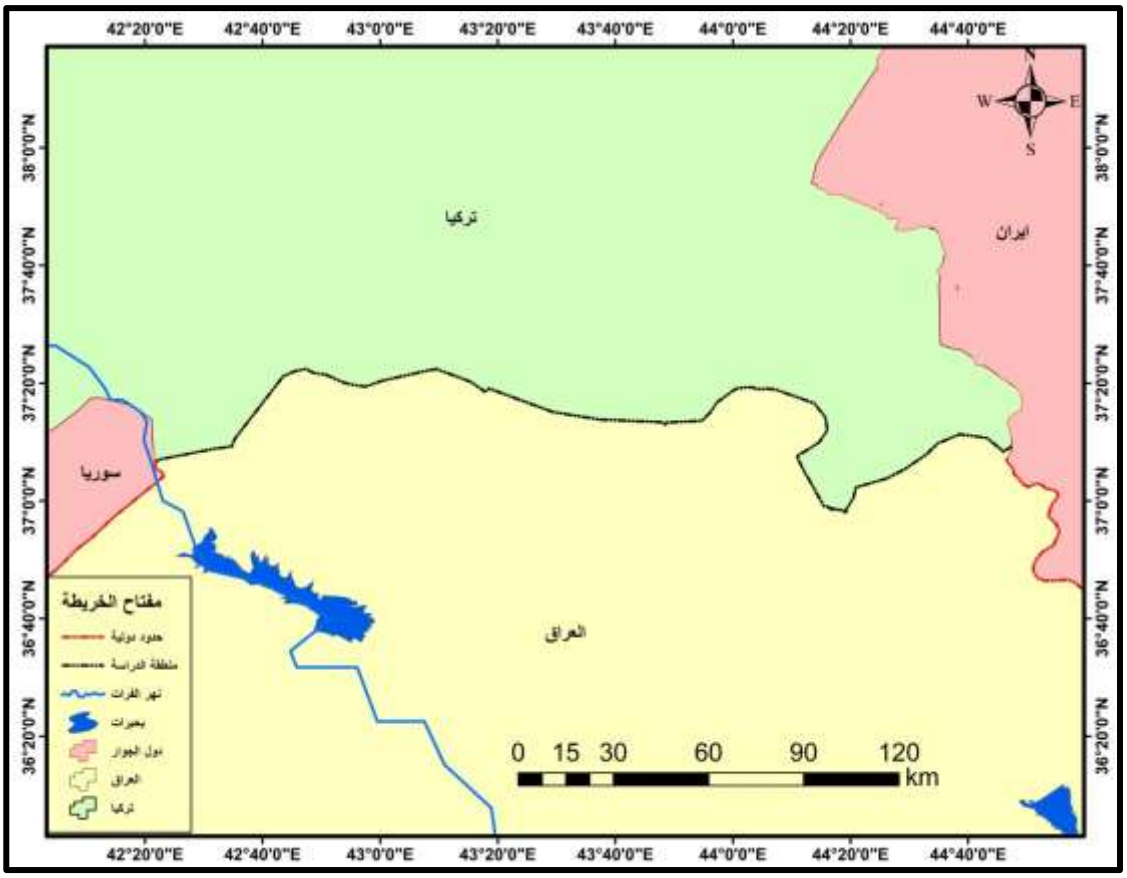

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Arc MAP 10.3 .

سادساً: بعض المفاهيم والمصطلحات المستخدمة :

1-ألحد: يعرف بأنه الفصل بين شيئين لئلا يختلط أحدهما بالأخر أو لئلا يتعدى أحدهما على الأخر وجمعه حدود، والحدود كمصطلح جغرافي نعني به حافة الاقليم السياسي للدولة كما أن الحدود تسهم في خلق شخصيات جغرافية مميزة حضارية.

2-المفهوم التاريخي الحدود: هي تمثل انعكاسات لتعامل الدولة وتوسعها وانكماشها وتجزئتها وتعبر عن فلسفتها ودرجة قوتها وضعفها من خلال فترات زمنية متعاقبة.

3-التخوم: هي الفصل بين أرضين من الحدود وغير واضحة المعالم، وهي تفصل بين سيادة دولتين متجاورتين ولم تبسط اي منهما السلطة عليها [1].

4-الحدود البشرية: وهي حدود التي تعتمد بشكل رئيسي على أسس قبلية أو دينية أو لغوية أو عرقية وقد تعتمد الحدود البشرية على الظواهر من صنع البشر مثل على ذلك نشأ طرق النقل والسكك الحديد.

5-الحدود الطبيعية: وهي حدود تتبع الظواهر الطبيعية كا لجبال والاودية والانهار والبحيرات الطبيعية، ويمكن تميزها بانها حدود سهلة التحديد وتساعد على حماية الدولة الذلك تجدها من الحدود المهمة في الناحية الاستراتيجية والعسكرية وتعد من اقدم من استخدمها الانسان كحدود فاصلة تمنع الانتشار البشري

وبأضافة الى ذلك تمتاز انها تمنع الاحتكاك بين الشعوب المتجاورة وتختلف وظائف الحدود الطبيعية في أهميتها وصلاحيتها في ترسيم الحدود، فمثلا السهول كانت مجالآ رحبا امام الاعتداءات الخارجية لذلك الابد من أقامة التحصينات من اجل الدفاع عن الحدود الدواة وحفظ سيادتها عكس المناطق الجبلية شديدة التحصين.

6-الجيوستراتيجية: مصطلح يعد من أكثر المصطلحات تدولا في الوقت الحاضر وفي النظام العالم الجديد ويتكون من مقطعين جيو يعني الارض وستراتيجية تعني فن استخدام القوة العسكرية لكسب الطموحات العسكرية، وكذلك الجيو ستراتيجية تهتم بدراسة البيئة الطبيعية التحليل او فهم المسائل السياسية والاقتصادية ذات الاعتبارات الدولية.وعرفها ويتز الاستراتيجية(فن استخدام المعركة التحقيق اهداف الحرب) ويعرفها بيرس روينسون(انها خطط مستقبلية طويلة وشاملة تتعلق بتحقيق التوافق والانسجام بين البيئية التنافسية وقدرة الادارة العليا على تحقيق الاهداف) [2]

7-الوزن الجيوبولتيكي:هو أداة القياس الكمي الحاسة السياسية العناصر الوحدة السياسية الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية بجميع تفاعلاتها داخل الحدود الادارية الوحدة السياسية، ويرتكز هذا المفهوم على أسس علم الجيوبولتيكا ويختص بدراسة الوضع السياسي للدولة ولاينظر للدولة بأنها كيان سياسي مستقر وثابت بل تتمدد وتتقلص حسب الظروف التي تحيط بها.

8-قوة الدولة: ويقصد بالمفهوم قوة الدولة بانها القدرة على التأثير في سلوك الاخرين والتحكم في سلوكهم تجاه قضية معينة، أو انها قيام أحدى الحكومات بحمل حكومة الدولة ما أن تتبع سلوكا معينا لم تقم باختياره بمحض ارادتها أو تمنعها من القيام بأفعال ترغب في لقيام بها.

9-ترسيم الحدود: هي خطوط وهمية من صنع البشر و لا وجود لها في أصل، ويتم رسمها كخطوط متصلة أو مقطعة على الخرائط باستخدام الصور الجوية لتبين الارضي التي تمارس فيها الدولة سيادتها والتي تتمتع فيها هذه الدولة وجدها حق الانتفاع والاستغلال، وذات خصائص معينة مثل للغة والافكار والميول [3].

المبحث الاول: مشكلة الحدود بين العراق وتركيا:

يشترك العراق في حدوده البرية مع ستة دول اربعة منها عربية. واثنتان منها إقليمية ومنها تركيا وهي حدود تم انشاها بعد انتهاء الانتداب البريطاني واعلان قيام المملكة العراقية عام 1921م وما حدث بعد من احداث وصراعات اقليمية لا سيما ما بين العراق وتركيا ومنها الاطماع الاقتصادية والعسكرية وتبرز المشاكل في المناطق الحدودية مما يتطور الى درجة النزاع المسلح، ساهمت المتغيرات الدولية والاقليمية التي شهدها العالم ولاسيما منطقة الشرق الاوسط في وضع صانع القرار السياسي الخارجي التركي امام استراتيجية متأرجحة تمثلت بالأطماع الاقتصادية وهضم الحدود الدول المجاورة ومنها العراق، وفي هذا

الاطار فقد شكل احتلال العراق من الولايات المتحدة الامريكية في شهر اذار عام 2003م فرصة تاريخية التحقيق اهدافها ومصالحها التوسعية عبر زيادة فاعلية التحرك الاقليمي وعلى كافة المستويات السياسية ولاقتصادية والامنية والثقافية، لذا فقد جاءت السياسة التركية تجاه العراق وفقآ للتوجه التركي الجديد في المنطقة عموما، انطلاقا من المصالح القومية التركية لاسيما بعد فشل السياسات الامريكية المتعاقبة من الوصول الى تفاهمات اقليمية مقنعة لكافة الاطراف، في عام 1923م طالبت تركيا في معاهدة الوزان بولاية الموصل والتي كانت من حصة فرنسا حسب اتفاقية سايكس بيكو ولم تحل مشكلة الموصل بإضافة الى ولاية كركوك حتى اصبح الاتراك يطالبون بضم الموصل وكركوك ضمن تركيا وان تكون الحدود الفاصلة بين العراق وتركيا هي سلسلة جبال مكحول ويرجع السبب في ذلك بعد خسارة تركيا ضم اراضي الموصل الى اراضيه مع بريطانيا(اي بريطانيا تحتل العراق) في ذلك لوقت كانت وقعت الحكومة البريطانية مع تركيا معاهدة التسوية عام 1926م تم بموجبها جعل مدينة الموصل ضمن الحدود العراقية وتحت الانتداب البريطاني ، بالإضافة ان سكان المناطق الحدودية بين العراق وتركيا هم من الكراد وهم ينحدرون من عشائر واحدة عمل ترسيم الحدود الى تجزئة العشائر الى نصفين مما أزدت تفاقم المشكلات الامنية بين الدولتين، ان الحدود بين العراق وتركيا وفقآ للمعيار الجغرافي تصنف تحت نمط الحدود الطبيعية الجبلية وهي حدود تمتاز بقوة الدفاعية كبيرة ولوعورتها وضيق ممراتها ويمكن ان يستفاد العراق في اقامة دفاعات وتحصينات عسكرية وهي الوظيفة الحماية الامنية بين البلدين وبالتالي يعطي قوة اكبر للدولة في حماية أمنها ضد اي اعتداء ويساهم باستقرارها. برغم من بعض المميزات الحدود الطبيعية الجبلية الا ان هناك بعض سلبيات المؤثرة على طبيعة الحدود الجبلية الوعورتها وصعوبة اجراء اي عمل عسكري ودخول الاليات العسكرية لذلك اتخذة حزب العمال الكردستاني(pkk) من جبال قنديل وسنجار قاعدة لشن العمليات العسكرية ضد الاهداف تركية، تعاني تركيا من حزب العمال الكردستاني(pkk) الذي تتواجد معظم قواعده في شمال العراق وتحديدآ في أقليم كردستان العراق، والذي طالما استهدف القوات التركية من هذا القواعد الحزب، مما يعطي مبررا الاجتياح الاراضي العراقية في شمال العراق التدمير مواقعه ومناطق تمركز حزب العمال الكردستاني(pkk) الذريعه التي أتخذتها وكذلك شجعت الدولة تركيا على أقامة ثكنات عسكرية داخل الحدود العراقية في مناطق العمادية وبامرني [4]، بالإضافة مما ذكر هناك اهداف جيوبولتيكية السياسة التركية في منطقة الشرق الاوسط والعراق على وجه الخصوص التي تتمحور مع القضية الكردية وان تكون تركيا ممرآ للنفط الخام من الاراضي العراقية الى الموانئ التركية المطلة علي البحر الابيض المتوسط عبر ميناء جيهان التركي التي يمر عبر المناطق الشمالية في العراق، أن النظره الجيوبولتيكية السياسة الخارجية التركية اتجاه القضية الكردية في دول الاقليمية المجاورة لها وخصوصآ في العراق هي:

1-تخلص من تواجد حزب العمال الكردستاني(pkk) على الحدودها بكل الطرق سوء كانت القانونية بتعاون مع الحكومة العراقية او غير قانونية عبر الاجتياح العسكري المناطق التواجد الحزب.

2- عدم سماح بإقامة دولة كردية في جميع الدول الاقليمية المجاورة ومنها العراق عبر دعم وحدة الاراضي العراقية.

3-الاهمية الجيوبولتيكية المصادر الطاقة عبر أقامة شبكة من الانابيب النفطية النقل مصادر الطاقة عبر الاراضي التركية على البحر المتوسط ثم الى أوربا.

1-01الوصف الجغرافي والسكاني لخط الحدود العراقية – التركية:

يبدأ خط بين العراق وتركيا في منطقة جبلية من ملتقى وادي "حاجي بك" بالحدود العراقية الايرانية، ثم يتجه غرباً مع أمتداد هذا الوادي ووادي مهدانة حتى بداية وادي وركجوك، وثم يتجه شمالا فيمر بالمرتفعات التي تفصل بين وركجوك وشمدينان، ثم يتجه نحو الغرب قاطعة وادي الزاب قرب قرية دوسكي وتعقبة سلسلة جبال ريزي وزر ثم تقطع نهر الخابور مارة بقمة جبل مهر داغ وتبغى تسير على لقمم الجبلية متبعا خط تقسيم المياة حتى تصل نقطة الحدود العراقية الايرانية التركية، ووضعت الدعامات الحدودية وعددها (99) دعامة مرقمة يبدأ من الغرب الى الشرق وتقع الدعامة الاخيرة عند نقطة التقاء الحدود العراقية تركية الايرانية حماية حدودها من التهريب والتسلل، من اجل أدارة الحدود بين الدولة العراقية والتركية لتحقيق الوظائف التي اقام من اجلها الحدود هي الفصل بين المجالين العراقي و تركي وحفظ على أمن الدولتين نصت الاتفاقية السابقة على اتساع منطقة الحدود يبلغ (75) كيلو مترعلى الحدود مناصفة بين الدولتين ومن خلال ماتضمن وكذلك مراحل تطور الحدود بين البلدين يبين انها لحدود نشأت وفق معيار أقتصادي اذ كان نفط الموصل هو سبب الصراع بين العراق وبريطانيا من جانب وتركيا جانب أخر وتم تعيين الحدود بين العراق وتركيا يعني ذلك ان العراق قد نجح في رسم الحدود في ذلك الوقت وحقق مكاسب اقتصادية [5]، وبعد أنتهاء الانتداب البريطاني أعتمدت كل دولة على حدودها وقامت المخافر الحدودية بعد مرور بعدة اودية نهرية حتى يلتقي في منطقة فيشخابور منطقة التقاء نهر دجلة في المثلث الحدودي بين العراق وسوريا وتركيا، ويعتبر منفذ ابراهيم الخليل في محافظة دهوك قضاء زاخو هو المنفذ رسمي الوحيد بين العراق وتركيا، وتعد هذا المنطقة الحدودية بين البلدين امتدادا طبيعي السكان القومية الكردية في كل من البلدان الثلاثة وهناك عدة قبائل تسكن هذا المثلث الحدودي بين العراق وسوريا وتركيا وهي:

1-قبيلة مزوري : تنقسم هذا القبيلة الى قسمين مزوري زيري(شرق دهوك) ومزوري بالا اوزور يتواجدون في شمال شرق العمادية.

2-قبيلة البرواري: وتنقسم هذا القبيلة في شمال العراق الى قسمين برواري بالا (زوري) اي برواري العليا ويسكنون في جبال كارة وكذلك في شمال ئاميدي في محافظة دهوك، اما العشيرة الثانية وتسمى برواري زيري (السفلى) وهي تتمركز في مناطق جنوب مدينة ئاميدي.

3-قبيلة زيباري: تتمركز هذ العشيرة بين المناطق تمتد بين عقرة و الزاب الكبير افرادها يعتمدون على الزراعة بشكل دائمي وخصوصا على الاطراف الحدودية بين محافظة اربيل ودهوك، وهناك الكثير من العشائر الكردية تسكن على الحدود الادارية في شمال العراق

لا يفصل بين الشعوب هذا المنطقة على جانبي الحدود شي بل هو حد يقسم القومية الواحدة والتي لم تدخل ضمن حدود دولة واحدة سوء كان العراق أو سوريا أو تركيا لذلك مع مرور الزمن كانت ولاتزال تطالب بالانفصال وتكوين دوله لها. وتعتبر التجربة الكردية في العراق تجربة هي مميزة في مسيرة الشعوب الكردية في المنطقة من خلال عطاء العراق أقليم خاص في شمال العراق ويسمى اقليم كردستان العراق يتمتع بكثير من الامتيازات الادارية والاقتصادية عكس الشعوب الكردية الاخرى المتواجدة في المنطقة، مع ذلك عطاء هذا المنطقة حكم فيدرالي مما أزداد توتر في المنطقة وخصوصا في الجانب التركي الذلك تعاني تركيا من مشكلات حزب العمال الكردستاني الذي يتواجد معظم قواعده في شمال العراق وتحديدا في كردستان العراق والذي طالما يستهدف القوات التركية من هذا القواعد، مما يعطي التركيا مبررا الاجتياح الارضي العراقية في شمال التدمير مقراته ومناطق تواجده، مما شجع تركيا بإقامة قواعد عسكرية داخل الاراضي العراقية وما سبب من مشكلات وتوتر في العلاقات الدبلوماسية بين البلدين على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية [6]. شكلت قضية الكرد هاجسا امنيا منذ اعقاب الحرب العالمية الاولى وحتى يومنا هذا في كل من الدول التي يتواجدون فيها وشكلت هذا القضية وفقد اتفقت في وجهات النظر في عدم موافقة الطرفين على انفصال الكرد وقد تعاونتا على حل هذا الموضوع منذو ثمانينات القرن الماضي القضاء على الحركات الكردية ومنع قيام دولة كردية مستقلة في المنطقة وبسبب هذا المخاوف خاض البلدين حرباً ضروس ضد الحركة الكردية المسلحة، الحفاظ على وحدة الدولة التركية وحماية كيانها الذاتي ترتبط بمسالة الامن القومي للدولة فمنذ تأسيس الجمهورية التركية عام 1923م، واجهت قدر كبيرا من الممانعة ذات الطبيعة الانقسامية من قبل الكرد على نحو الخاص وكيفية تعيين الحدود بين العراق وتركيا، ينظر الى الخريطة رقم(2)، وقد وافق البرلمان التركي بأغلبية ساحقة في لسادس من أكتوبر 2007م على تفويض الرئيس الوزراء رجب طيب ارد وغان بالأذن بشن هجوم استراتيجي واسع النطاق داخل الاراضي العراقية مع ذلك واجه رفض من قبل الحكومة العراقية في ذات الوقت الذي يعد انتهاكا للسيادة العراقية وسبب يعود بأخذ هكذا قرارات ضد العراق هو سبب وجود حزب العمال الكردستاني(pkk) على طول شريط الحدودي بين العراق وتركيا من اجل تحقيق لاستقرار

الامني والسياسي التركي فيها وانعاش اقتصادها المنهك وتنمية مجتمعها وتطوير واقعها الاقتصادي، ولأزل هناك نقاط صراع بين العراق وتركيا في أطار الحدود والقضية الكردية ولازلت تحدد في مسيرة العلاقات العراقية– التركية على رغم من تأثيرات الدور الامريكي في العلاقات وعلى فترات زمنية متعاقبة من شد وجذب وصراعات طويلة الامد [7].

خريطة (2) تعيين الحدود العراقية التركية

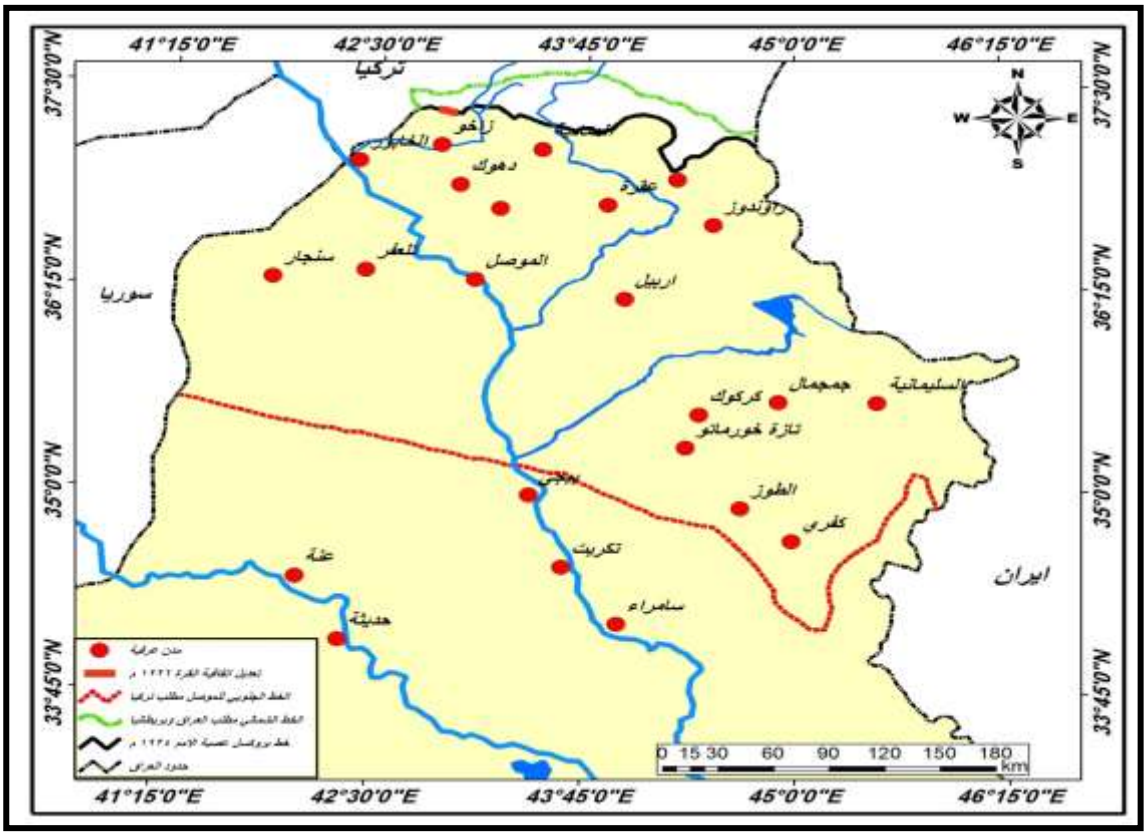

المصدر:حسن علي مصلح احمد الفراجي، حدود العراق البحرية وانعكاسها على قياس قوة الدولة بمنظور الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة تكريت، 2016، ص63–64.

المبحث الثاني: مشكلة المياه بين العراق وتركيا.

تحتل المياه مكانة فريدة بين مختلف مصادر الطاقة بسبب قدرتها على العمل بصورة مستمرة ومتجددة ولا توجد لها أثار سلبية على البيئة، ان ساسة العراق مع تركيا تقوم على مبدأ التعاون كبديل عن استغلال المتفرد المياه النهرين دون النظر الى مصالح وحقوق الطرف الاخر كما ان العراق لا ينكر على تركيا قيامها على تنمية منطقة جنوب شرق الاناضول ولكن ذلك يجب ان لا يكون على حساب مصالح العراق وفرض امر الواقع، تتسبب المياه العابرة الحدود في اغلب الاحيان الى احداث التوترات بين لدول

والمجتمعات ذات روابط اجتماعية وديموغرافية بينهما، الانها تختلف عن اي مورد أخر الذلك تشكل جوهرة كافة جوانب الحياتية المجتمع من الزراعة الى الصناعة وتعد المياه العامل الحيوي الحياة البشرية، مثلها في ذلك كما مثل الهواء وتمثل فصل من فصول نظم الانتاج الزراعي التي تعمل على تحقيق الثراء الاجتماعي ورفاهية، لذلك عملت تركيا على جعل قضية المياه سياسيا اكثر من جانب أخر من جوانب المياه الاقتصادية من خلال ممارسات والتحكم بكمية المياه الواصلة الى كل من الاراضي العراقية وسوريا من ممارسة وانشاء مشاريع السيطرة والخزن وتقليل من ايرادات المائية النهري دجلة والفرات وهذا مخالف القانون الدولي الذي عرف الانهار على انها تلك التي تشترك فيها دول المنبع ودول المجرى ودول المصب الامر الذي يتوجب التشاور بين هذ الدول في تقسيم الحصص المائية، وهذا ما رفضه تركيا طيلة فتره الثمانينات و التسعينات من القرن العشرين وهو لوضع التي اصبح فيها بعض التغيرات في الواقع سياسي تركي ووصول حزب العدالة التنمية الى سده الحكم في تركيا التي ادخلت سياسة تصفير الازمات الداخلية والخارجية حيث بدأت بعلاقات المميزة وارتباطها بدوره الاقتصادي مع الدول المجاورة لها وكان للعامل الدولي دوره في تمادي موقف تركيا من ملف المياه العالق منذو عدة عقود بين العراق وتركيا اذ تلقت تركيا دعما دوليا ومسانده قوية من دول الاوربية لتقوية مكانتها في منطقة الشرق الاوسط[8] ترجع جذور بعض المشاكل المائية بين العراق وتركيا وعلى نهري دجلة والفرات انموذجآ الازمة المياه في منطقة الشرق الاوسط فتركيا باعتبارها دولة المنبع تمتلك ميزة جغرافية واستراتيجية تتمثل بسيطرة كاملة على كل هذين النهرين في مواجهة الدولتين المتشاطئتين معها سوريا والعراق. وبرزت المشكلة المائية بين العراق وتركيا الاول مرة في منتصف السبعينات من القرن الماضي، أثر انجاز تركيا بناء سد كيبان احد اضخم السدود والخزن فيها، وقد بلغ في ذلك الوقت حدث في نقص المياه في العراق وبسبب العجز في الميزان المائي بين العرض المحدود والطلب المتزايد على كمية المياه.

2-1- تأثير المياه على العلاقات بين العراق وتركيا:

تعد المياه وخلافا الكثير من الثروات الطبيعية هي أحد اهم الثروة التي غالبا ما تتقاسمها الدول العالم فيما بينهما، تتسبب المياه العابرة الحدود الدولية في الكثير من الاوقات بعض المشاكل والتوترات بين الدول المجاورة الانها تختلف عن طبيعية اي مورد أخر من الموارد النادرة لذلك تعتبر جوهرة المجتمع البشري من الاهمية البيئية الى الزراعة والصناعة وكذلك تعد المياه الشريان والعامل الحيوي الحياة وتعمل على نظم الانتاج التي تعمل على تحقيق الرفاه الاجتماعي بين المجتمعات البشرية [9]، مع ذلك الدولة تركية ومن خلال وسائل الاعلام تصرح مررآ وتكرارآ ان هذين النهرين هما تركيان ولها حق لسيادة على مواردها

المائية وان السدود التركية التي تقيمها لا تسبب اي مشكلة دولية عكس ماتم التوصل الى العديد من الاتفاقيات العالمية ومنها اتفاقية هلنسكي العام (1966) التي تنظم وتقسم المياة بين دول المجاورة وكذلك تقرير الامم المتحدة العام (1988) للجنة القانون الدولي المتعلقة بالاستعمال الملاحي المجاري المياه ،وتشير الدراسات المائية الى ان ما يقارب من (40%) من سكان العالم يعيشون في أحواض انهار تشترك فيها اربع دول او اكثر لذلك تكون مجالا للنزاعات والخلافات السياسية بين الدول المجاورة، لذلك يمكن تفادي المشكلات الحدودية بين العراق وتركيا ومنها أزمة المياه وهو نظر بجدية الى ان هذا المورد هو مورد طبيعي مشترك في تقسيم المياه وفق القانون الدولي لايحق الاحد التفرد باستخدمه وان سبل لاستفاده والانتفاع من المياه المشتركة تكمن في تغليب مبدأ الانتفاع المنصف والمعقول بتلك المياه، وقد اصبحت هذه الحلول من الامال التي باتت تتأرجح بين الواقع الحقيقي والتنمي بقدر تعلق الامر بقضية المياه التي خذه العراق يطرحها بعد أستمرار الموقف تركي في أستكمال سدوده الاروائية على نهري دجلة والفرات وعدم جدية الموقف المجاور في اجراء مفاوضات بين الدول المجاورة المر الذي اخذة يمثل الحجر العثرة في مسار العلاقات الدبلوماسية بين العراق و تركيا وخصوصآ وان العراق يعد سوقا لسلع تلك الدول ومصدر لتدفق المنتوجات الاوربية عبر تركيا ومنها الى العراق ومصدر تدفق العملات الاجنبية وكذلك مصدر رئيسي المصدر الطاقة وخصوصآ بالنسبة التركيا وكما اعتاد البلد في ملف الامن الاقتصادي فان ملف المياه ايضا سيخضع السياسات ردود الفعل بدلا من اعتماد الاستراتيجية الوقائية المعتمدة في دول العالم التي لها حكومات وطنية وطواقم فنية موزعة على المؤسسات الحكومية طبقا للتخصص والخبرة والممارسة [10]

الاستنتاجات:

1-ان نمط الحدود بين العراق وتركيا يصنف ضمن الحدود الطبيعية الجبلية وهي حدود ذات خاصية دفاعية محصنة.

2-ان ترسيم الحدود بين البلدين لم يراعي الخصائص البشرية ادت ذلك الى تجزأت القومية الكردية بين البلدين وهي تعتبر نقطة ضعف جيوبولتيكية العراق وتركيا.

3-جعلت تركيا قضية المياه مشكلة سياسية من خلال بناء السدود على نهرين دجلة والفرات وتحكم بكمية المياه وسيلة ضغط على العراق من اجل مصالح اقتصادية.

المصادر:

1-الجبوري، خطاب سعيد، الحدود العراقية- الاردنية دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية التربية، جامعة تكريت،2005.

2-العجيلي، مصطفى شلال ندا، التقييم الجغرافي الترسيم الحدود بين العراق والكويت وأثرهما الجيوبولتيكية المحتملة، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة تكريت،2019.

3-العصيمي، خالد عبدالرحمن، ترسيم الحدود بين العراق ولكويت واثرهما الجيوبولتيكية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط، الاردن،2012.

4-الخفاجي، مصطفى عبد الرسول احمد، أقليم كردستان في العراق دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة المستنصرية،2014.

5-السعدي، نبهان زنبور عنتر، جيوبولتيك العلاقات التجارية العراقية – تركية، اطروحة دكتوراة (غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة الموصل،2014.

6-الراجحي، رؤوف رستم فياض، الدور الجيوبولتيكي المعاصر لتركيا في الشرق الاوسط، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد،2011.

7- الموسوي، موسى جعفر راضي، تحليل الجغرافي سياسي العلاقات العراق مع دول لجوار الجغرافي، اطروحة دكتوراه (غبر منشورة)، كلية الاداب ، جامعة بغداد،2015.

8-عباس،رائد سامي، مشكلة العراق وتركيا دراسة في الابعاد السياسية ولاقتصادية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية للعلوم السياسية ، جامعة النهرين،2011.

9-الفراجي، حسن علي مصلح، حدود العراق البحرية وانعكاسها علي قياس قوة الدولة بمنظور الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة تكريت،2016.

10-حمدان، سوسن صبيح، اثر المياه في العلاقات العراقية مع دول الجوار الجغرافي، مجلة كلية الاداب، العدد45،جامعة بغداد،ص357